قدم 24سؤالاً و14 اقتراحاً بقانون و17 برغبة

الشطي: الأجواء في دور الانعقاد الأول «إيجابية»

قدم النائب خالد الشطي خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 24 سؤالا و14 اقتراحا بقانون و17 اقتراحا برغبة، وشارك في تقديم طلب لمناقشة القضية الإسكانية.

وشارك الشطي في عضوية اللجنة التشريعية ولجنة حماية الأموال العامة ولجنة المرأة والأسرة ولجنة الظواهر السلبية ولجنة التحقيق في تهريب الحاويات.

وقال النائب خالد الشطي في تصريح لـ (شبكة الدستورالإخبارية) إن الأجواء في دور الانعقاد الأول كانت إيجابية وتسير في الاتجاه الصحيح إلا أن المأمول أن تكون العجلة القادمة أسرع من أجل تحقيق مطالب وتطلعات الشعب الكويتي.

وبين أن هناك أموراً رقابية يجب أن تفعل بشكل أكبر، وأمورا تشريعية يجب أن تنال الاهتمام من المجلس والحكومة بشكل أكبر، مشددا على ضرورة أن تكون التشريعات مدنية وأن يعمل المجلس على تحقيق الدولة المدنية التي من خلالها نستطيع أن نحقق التنمية.

وأكد أن الترضيات القبلية والفئوية والطائفية تهتك بالدولة المدنية وتؤثر تأثيرا بالغا على المجتمع بشكل عام.

ورأى أن من أهم الإنجازات التي تحققت بالنسبة له الرقابة على أوجه الفساد في الصرف المالي من خلال استغلال العمل الخيري وتنزيهه عن الإرهاب، وتحقيق ما طلبه منه المجتمع الكويتي والناخبون برفع سن الحدث إلى ١٨عاما، وتمديد مدة الطعن أمام محكمة التمييز إلى ٦٠ يوما بدلا من ٣٠ يوما الأمر الذي يريح العمل القانوني في الكويت، بالإضافة إلى إقرار كادر المعلمين في التربية والأوقاف ومعالجة المشاكل التي كانت تواجه المناصب الإشرافية والقيادية.

نأمل أن تكون العجلة القادمة أسرع من أجل تحقيق مطالب وتطلعات الشعب

الأجواء في دور الانعقاد كانت إيجابية

هناك أمور رقابية يجب أن تفعل بشكل أكبر وأمور تشريعية يجب أن تنال الاهتمام

الترضيات القبلية والفئوية والطائفية بالدولة المدنية وتؤثر تأثيراً بالغاً على المجتمع

وأوضح أن دور الانعقاد المقبل تتضح الرؤية بشأنه بعد الانتهاء من التشكيل الحكومي، مشددا على ضرورة أن يحلق المجلس في الدور المقبل بجناحي الرقابة والتشريع مجتمعين.

الاقتراحات بقوانين

وتقدم الشطي بـ 14 اقتراحا بقانون منها 3 اقتراحات منفردة و11 مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

– منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (فوائد او رسوم او مبالغ تم احتسابها من استبدل راتبه مقابل قرض من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية).

– تعديل بعض احكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الإعاقة الشديدة).

– تعديل بعض احكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة (الأثمان التي تدفع مقابل الحصول على الخدمات والسلع والمشتقات النفطية وإلغاء القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وإلغاء اي زيادة على الرسوم والتكاليف المالية تمت قبل العمل بهذا القانون).

– تعديل بعض احكام القانون رقم 111 لسنة 2015 بإصدار قانون الأحداث (الحدث: كل شخص لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره).

– تعديل بعض احكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأية حال أن يبقى المقبوض عليه محجوزا لمدة تزيد على اربع وعشرين ساعة بدون أمر كتابي من المحقق بحبسه احتياطيا).

– في شأن إنشاء حضانات أطفال في القطاع الحكومي.

– تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة / تتولى الدولة عملية تطوير الأسطول.

– إضافة كتاب رابع عنوانه «مسئولية الدولة المدنية عن أعمال القضاء» إلى المرسوم بالقانون رقم 38 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

– جواز تخصيص مواقع في الأسواق العامة للمتقاعدين الكويتيين.

خالد الشطي

يجب أن يحلق المجلس في الدور المقبل بجناحي الرقابة والتشريع مجتمعين

– إلغاء البند (5) من المادة (4) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية / إلغاء حظر غير المسلمين للحصول على الجنسية الكويتية بالتجنس.

– تعديل البند (خامساً) من المادة رقم (1) من المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية / مسائل الجنسية وإقامة وإبعاد غير الكويتيين.

– الأحوال الشخصية الجعفرية.

– تعديل بعض احكام القانون رقم (12) لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة / تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى محكمة الأسرة - يتولى الإشراف على عمل تلك الدوائر مستشار يندبه المجلس الأعلى للقضاء.

– إلغاء القانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما.

الأسئلة

وجه النائب خالد الشطي 24 سؤالا إلى 9 وزراء منها 12 سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية عن عدد مراكز تحفيظ القرآن الكريم والمشاريع الوقفية المنجزة وترخيص مركز وذكر وآلية قبول المشاريع الخيرية وضوابط اختيار أعضاء الهيئة الشرعية في بيت الزكاة.

وقدم 3 أسئلة لوزيرة الشؤون الاجتماعية وزير الدولة لشؤون الاقتصادية عن كشف بأسماء اللجان الخيرية الحاصلة على الموافقة للقيام بحملات جمع الأموال والمساعدات للمنكوبين في حلب والتقرير المالي والإداري للشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) عن عام 2016.

ووجه سؤالين لوزير التربية وزير التعليم العالي عن عدد الوظائف الشاغرة بمهنة المعلم في المدارس الحكومية وأعداد المتقدمين لاختبارات الوظائف الإشرافية.

كما وجه سؤالين لوزير الأشغال عن قيمة التعاقدات المرصودة لعملية رصف الطرق بالأسفلت ونظام صرف مياه الأمطار في الأنفاق مختلفة عن تلك المتعلقة بالطرق السطحية.

ووجه الشطي سؤالا لكل من وزير الداخلية، وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة، وزير دولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة ووزير النفط وزير الكهرباء والماء.

قال إن أولوياتها مخيبة للآمال وصرفنا النظر عنها ولم تدرج في أولويات المجلس

الشاهين: 60 % نسبة التزام الحكومة بإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين

أكد مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب اسامة الشاهين ان اللجنة تتابع أعمال بقية اللجان خلال فترة العطلة البرلمانية لاستكمال تسلم اولويات هذه اللجان وايضا متابعة تكليفات المجلس للجان.

وقال الشاهين في برنامج نبض اللجان بتلفزيون المجلس ان العطلة البرلمانية ليست للمجلس بالكامل بل هي عطلة من الجلسات فقط بينما نشاط اللجان مستمر خاصة ان هناك تكليفات يجب إنهائها خلال الصيف.

واشار إلى ان لجنة البيئة مكلفة بالتحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك ولجنة الشؤون الصحية مكلفة بالتحقيق في تجاوزات وزارة الصحة وهذا كله مطلوب إنجازه حتى يتم جدولة القضايا كلها على جدول أعمال المجلس في دور الانعقاد المقبل.

وحول نشاط اللجنة الخاص بمتابعة لوائح القوانين أوضح الشاهين ان نسبة التزام الحكومة بإصدار لوائح القوانين تبلغ 60% واغلب القوانين صدرت لها لوائح لكن هناك بعض القوانين تحتاج إلى وقت.

وذكر أن قانون حماية البيئة يحتاج 11 لائحة تنفيذية وصدر منها 6 لوائح وباقي 5 لم تصدر كما أن التشابك بين الجهات يعطل صدور اللوائح ولمسنا ذلك في قانون هيئة الشباب حيث تشارك فيه وزارة الشباب وهيئة الشباب وأيضا هيئة الرياضة.

وأضاف أن هناك مشكلات تنفيذية امام صدور لائحة شركة العمالة المنزلية في كيفية تنفيذ اللائحة ومشكلة تشريعية في شركة المواشي الذائبة حيث ترى هيئة الاستثمار عدم جدوى انشاء الشركة.

وبين أن اللجنة قامت بإعداد تقرير متكامل عن اللوائح التنفيذية وقدمناه إلى المجلس لكن الفرصة لم تتح لمناقشته ومن الجيد أن يستمر هذا التكليف للجنة سنويا حتى يستمر التحسن في إصدار اللوائح التنفيذية ومواكبة مايصدر عن المجلس من قوانين.

وحول الأولويات التي قدمتها الحكومة أوضح الشاهين أن ماقدمته الحكومة اقتصر على 7 اولويات 6 منها خاصة بالجزاء والعقاب وهي تعديل أحكام قوانين الجزاء و الإقامة والجوازات و قوة الشرطة وتنظيم السجون وشركات الحراسة الخاصة والتجمعات والمواكب العامة والقنون السابع جاء بخصوص الصحة والمرضى النفسيين.

وبين الشاهين أن ماقدمته الحكومة من اولويات جاء مخيبا للآمال وصرفنا النظر عنه ولم يدرج اي منها ضمن الأولويات بالمجلس واقربنا الأولويات التي جاءت من اللجان البرلمانية مثل قانون الغاء الفوائد على قروض التامينات وخفض سن التقاعد والتقاعد المبكر والتامين الصحي على الوافدين وإلغاء رسوم الكهرباء وغيرها وهي قوانين كلها منجزة.

وحول العقبات التي تواجه عمل اللجنة قال الشاهين إن تفاوت نشاط اللجان في الإنجاز يمثل عقبة فبعض اللجان تلتزم وتجتمع وتنجز بينما لجان أخرى لم تجتمع سوى اجتماع واحد أو اثنين.

واشار إلى أن الحكومة التزمت بالحضور في اجتماعات لجنة الأولويات لكن كانت لها مواقف مغايرة حيث صوتت ضد بعض القوانين مثل قانون الجرائم المخلة بالشرف وايضا الإشراف القضائي على قرارات سحب الجنسية.

واعرب الشاهين عن امله في ان تأخذ القوانين ذات البعد السياسي والديمقراطي مجالا أوسع في دورالانعقاد المقبل مثل قانون انشاء هيئة للإشراف على الانتخابات وقانون التسجيل التلقائي في كشوف الانتخابات لمن بلغ السن القانوني وتحصين مراسيم الدعوة للانتخاب حتى نخرج من دوامة ابطال المجلس.

اسامة الشاهين

تفاوت نشاط اللجان يؤخر إنجاز الأولويات والتكليفات ونتابع أعمالها خلال الصيف

أتمنى أن تأخذ القوانين ذات البعد السياسي والديمقراطي مجالا أفضل في دور الانعقاد المقبل

بعض اللجان تلتزم وتجتمع وتنجز بينما لجان أخرى لم تجتمع سوى اجتماع واحد أو اثنين

تعد من أكبر المدن من حيث المساحة وتعداد السكان

الحويلة يطالب بسرعة إنجاز مرافق وخدمات مدينة صباح الأحمد

طالب النائب د.محمد الحويلة بسرعة الانتهاء من تنفيذ المرافق والخدمات وبقية الأعمال الخاصة بمدينة صباح الأحمد والتي تعد من أكبر المدن من حيث المساحة وتعداد السكان.

وقال الحويلة في تصريح صحفي إنه يتواصل وجميع الوزراء والجهات المعنية لمتابعة الملف الخاص بالمحور الخدمي وكل المشاكل والمعوقات التي تواجه اهالي المدينة حتى يتم الانتهاء بشكل كامل من البنية التحتية وتنفيذ جميع الخدمات والمرافق العامة.

وطالب الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتشغيل مخفر الشرطة بكامل طاقته حيث إن النقطة الأمنية الموجودة غير قادرة على التغطية الأمنية للمدينة ولا تستقبل أي بلاغات أو قضايا.

وأوضح أن من يتقدمون ببلاغات يتم تحويلهم إلى مخفر ميناء عبدالله الذي يبعد عن المدينة ٣٠ كم.

وطالب الحويلة بزيادة عدد الدوريات الأمنية الثابتة والمتحركة، لضبط الأمن وضبط المستهترين الذين وجدوا ضالتهم في المدينة ويقومون بإزعاج المواطنين وذلك لعدم وجود دوريات مرور ما يعرض حياة المواطنين للخطر.

وتوجه الحويلة بالشكر إلى وزير الصحة د.جمال الحربي على تفاعله مع مطالب أهالي المدينة التي تقلها له بشأن تشغيل مستوصف مدينة صباح الأحمد على مدار الساعة بعد أن كان يتم إغلاق المستوصف الساعة الحادية عشرة مساء.

وبين أن العمل بالتوقيت الجديد سيتم في القريب العاجل، كما دعا إلى تشغيل وفتح باقي العيادات الطبية وتزويدة بالكوادر الطبية اللازمة لتقديم الخدمة الصحية الشاملة للاهالي

محمد الحويلة

يجب زيادة عدد الدوريات الأمنية الثابتة والمتحركة

أشكر وزير الصحة على تفاعله مع مطالب أهالي المدينة

«الإعلام الأمني»: ضبط شخص غير كويتي بحوزته 4 كيلو غرامات من مادة الشبو

ذكرت الادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أنه في ظل حرص قطاع الامن الجنائي على التصدي للجرائم بجميع أنواعها بضرورة محاربة الجريمة وضبط مرتكبيها وتطبيق القانون على الجميع.

تمكن قطاع الامن الجنائي من ضبط شخص غير كويتي الجنسية بحوزته كميات كبيرة من مادة الشبو والمؤثرات العقلية.

وفي التفاصيل وردت معلومات إلى قطاع الامن الجنائي عن قيام المتهم بجلب كميات كبيرة من مادة الشبو والمؤثرات العقلية إلى البلاد عبر أحد سائقي الشاحنات وبناء على تلك المعلومات تم تكثيف التحريات وبعد التأكد من صحتها تم أخذ الاجراء القانوني وضبطه في جاخوره بمنطقة كبد وعثر معه على عدد (4) كيلو من مادة الشبو وعدد (15000) الف حبة من المؤثرات العقلية نوع كبتاجون وسلاح ناري نوع مسدس غير مرخص.

وبالتحقيق معه اعترف بما نسب إليه ، حيث تم احالته والمضبوطات إلى جهات الاختصاص.

ومن جانبها أكدت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني أن قطاع الامن الجنائي سيواصل جهوده لمنع انتشار هذه الآفة.

ويهيب قطاع الامن الجنائي بالأخوة المواطنين والمقيمين بالتعاون معها بالإبلاغ عن تجار المخدرات ومروجيها حتى لا يقع ابنائهم ضحية لها .

تطبيق الضوابط التي أصدرها ديوان الخدمة المدنية

الفضل يسأل الصالح عن التزام الجهات الحكومية بقرارات ترشيد الصرف على المهمات الرسمية

أعلن النائب أحمد نبيل الفضل انه تقدم بسؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن التزام الجهات الحكومية بقرارات ترشيد الصرف على المهمات الرسمية ونفقات السفر إلى الخارج وتطبيق الضوابط التي اصدرها ديوان الخدمة المدنية.

ونص السؤال على ما يلي:

أصدرت الحكومة ممثلة بمجلس الخدمة المدنية عدة قرارات بشان ترشيد الصرف على المهمات الرسمية ونفقات السفر خارج البلاد للوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات التابعة.

وقد تضمنت هذه القرارات ضوابط لأيام الذهاب للمهمة والعودة منها وعدد اعضاء الوفود وتخفيض مخصصات السفر ومصروفات الانتقال لجميع العاملين في الدولة.

وعندما صدرت وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في مارس 2016. فقد تضمنت إجراءات تتعلق بخفض وترشيد الإنفاق الجاري.

والتي من ضمنها قصر المشاركة في المهمات الرسمية وحضور المؤتمرات على المتطلبات الهامة والملتزم بها مع جهات خارجية وتمثل تحقيقا لمصلحة عامة ضرورية وبموافقة الوزير المختص.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – إلى أي حد التزمت الجهات التابعة لكم بهذه الإجراءات؟

2 – كشف بجميع المهمات الرسمية لرؤساء الجهات الخاضعة لإشرافكم، وغرض كل منها على حدة، وتكاليفها التي تمت من بداية ابريل 2016 حتى 31 مارس 2017.